الفصل الخامس: الموارد والأنشطة الإدارية للمحاكم المالية

أولا. الوسائل المالية والمادية

1. الموارد المالية

بلغت الميزانية المخصصة للمحاكم المالية، برسم سنة 2015، ما مجموعه 274,173 مليون درهم، موزعة بين ميزانية التسيير التي وصلت إلى 244,173 مليون درهم وميزانية الاستثمار التي بلغت 30 مليون درهم.

وتمثل نفقات الموظفين 83,6% من مجموع ميزانية التسيير بمبلغ يصل إلى 204,173 مليون درهم، في حين تمثل التحملات المتعلقة ببند المعدات ونفقات أخرى نسبة 16.4% بمبلغ قدره 40 مليون درهم.

وقد عرفت الاعتمادات المرصودة للمحاكم المالية ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة مع الميزانية المخصصة للمحاكم المالية برسم سنة 2014 والتي بلغت ما مجموعه 254.607 مليون درهم.

2. الوسائل المادية

تميز تقدم أشغال المشاريع المتعلقة ببناء وتوسيع مقرات المجالس الجهوية للحسابات برسم سنة 2015، بما يلي:

- تهيئة البناية الملحقة بالمجلس الأعلى للحسابات والمخصصة كمركز للتكوين وتزويدها بالعتاد المعلوماتي وأثاث المكاتب؛
- تهيئة فضاء للاجتماعات بالمجلس الأعلى للحسابات وتزويده بالعتاد والمعدات التقنية والمعلوماتية وآليات الترجمة؛
- تقدم أشغال بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات بطنجة؛
- تقدم أشغال توسعة مقر المجلس الجهوي للحسابات بفاس؛
- تقدم الدراسات التقنية المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات بالدار البيضاء؛
- كراء وتهيئة بنايات لمقار المجالس الجهوية للحسابات لكل من جهة كلميم-واد نون، وجهة درعة -تافيلالت وجهة بني ملال-خنيفرة والمحدثة وفق مقتضيات التقسيم الجهوي الجديد.

برسم سنة 2015، قام المجلس الأعلى للحسابات باقتناء إحدى عشرة سيارة نفعية خصصت لتنقل القضاة خلال القيام بمهامهم الرقابية.

كما قام المجلس، بدعم مالي من USAID، بإطلاق دراسات من أجل إعداد مخطط مديري جديد للمعلوميات (Schéma directeur informatique) يتوخى الانفتاح على جميع شركائه (وزارة المالية، بنك المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف ...) مما سيتيح التبادل الإلكتروني للمعلومات بين هؤلاء الشركاء. كما أن هذا المخطط من شأنه أن يسهل الولوج إلى قواعد البيانات والمعطيات مما سيتيح التحكم في استغلالها ومعالجتها وبالتالي سيمكن من التوفر على معلومات جيدة وأكثر دقة، كما سيمكن من ربح الوقت واقتصاد الجهد.

ثانيا. الموارد البشرية

خلال سنة 2015، بلغ العدد الإجمالي للقضاة والموظفين العاملين بالمحاكم المالية 541، منها 339 قاضيا و202 موظفا.

أما فيما يخص توزيع القضاة وموظفي المحاكم المالية حسب الجنس، فتمثل النساء نسبة 19,4% داخل هيئة القضاة و47% من مجموع الإداريين.

3. هيئة القضاة

يبلغ عدد القضاة 339 قاضيا، يزاول منهم 157 قاض مهامه بمختلف المجالس الجهوية للحسابات.

ويبلغ متوسط أعمار قضاة المحاكم المالية 42 سنة، أما بخصوص توزيعهم حسب التكوين، فتضم الهيئة قضاة ذوو تخصص قانوني واقتصادي ومالي بالإضافة إلى قضاة ذوو تكوين أساسي في مجالات الهندسة.

ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي : السلك الثالث في العلوم القانونية والاقتصادية (48%)، مهندسو الدولة (20%)، الدكتوراه (9%)، شهادات أخرى (23%).

4. الموظفون الإداريون

يعمل بالمحاكم المالية موظفون إداريون وتقنيون مكلفون بمهام إدارية متنوعة سواء بالمجلس الأعلى للحسابات أو المجالس الجهوية للحسابات.

ويتوزع الموظفون الإداريون للمحاكم المالية بحسب الدرجة كما يلي: المهندسون والمتصرفون (48%) التقنيون والمحررون (18%)، المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون (34%).

وخلال سنة 2015، وبعد صدور الأوامر الملكية المطاعة بتعيين مجموعة من القضاة الجدد، تم تنظيم مراسيم أداء اليمين القانونية من أجل تنصيب 84 قاضيا جديدا في هيئة قضاة المحاكم المالية. مما سيمكن من دعم مواردها البشرية قصد القيام بمهامها على النحو المطلوب.

وتجدر الاشارة إلى أنه ومواكبة للتقطيع الجهوي الجديد، فقد تم إصدار مرسوم بتحديد عدد المجالس الجهوية للحسابات وتسميتها ومقارها ودوائر اختصاصها وبالتالي فقد تم حذف المجلس الجهوي للحسابات بسطات وخلق أربع مجالس جهوية جديدة للحسابات بكل من بني ملال والرشيدية وكلميم والداخلة. وقد تمت إقامة هذه المجالس بصفة تدريجية عبر توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية.

ثالثا. التكوين

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات تكوين الموارد البشرية وتطويرها هدفا استراتيجيا وذلك لبناء الكفاءات المهنية للقضاة وللموظفين الإداريين للمحاكم المالية. وفي هذا الصدد حرص المجلس على تمكين موارده البشرية من تكوين خاص ومتعدد التخصصات شمل إلى جانب المواد القانونية والمالية والمحاسباتية، مواد تدقيق وآليات تحليل وتقييم ومراقبة الأداء. وفي هذا الإطار، قام المجلس بإنشاء مركز للتكوين يهتم بتدريب وتكوين الملحقين القضائيين والتكوين المستمر للقضاة المزاولين وكذا تكوين بعض العاملين بالأجهزة العليا للرقابة للدول الصديقة.

أما فيما يخص برنامج التكوين لسنة 2015، فقد تمحور حول تكوين ميداني ونظري. حيث يهدف التكوين الميداني إلى تعريف القضاة خاصة الجدد منهم بتنظيم المحاكم المالية وطرق عملها وخصوصا الاطلاع على الواقع الميداني والظروف العملية لممارسة مهنة قضاة المحاكم المالية. وفي هذا الإطار، نهج المجلس مقاربة تشاركية اعتمدت على الانفتاح على جميع التجارب العلمية والعملية الرائدة داخل وخارج الوطن وذلك لتوسيع المدارك الفكرية والمهنية لقضاته، وبصفة خاصة مع شركاء المجلس كالمعهد العالي للقضاء ووزارة الداخلية ووزارة المالية. كما قام المجلس بعدة ندوات في إطار التكوين النظري والتي ساهمت إلى حد كبير في رفع مستوى معارف القضاة وذلك من أجل تحقيق التجانس في مستوى كفاءاتهم.

فيما يخص التكوين المستمر، قام المجلس بتنشيط عدة ندوات في إطار الشراكة بين المجلس الأعلى للحسابات وبعض الوزارات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الندوة المتعلقة بالمراقبة الميدانية للصفقات العمومية وندوة حول الجرائم المالية، و كذا ندوة حول كيفية تدبير المشاريع،... ولقد استفاد حوالي 300 قاض من البرنامج السنوي للتكوين المستمر لسنة 2015، الذي تم تنشيطه من طرف مجموعة من الخبراء المغاربة والأجانب .

رابعا. التعاون الدولي

يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية خاصة لتعزيز مهامه الرقابية وتطوير آليات اشتغاله وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في مجال مراقبة المالية العمومية. ولهذا الغرض، يعمل المجلس بصفة دائمة على تشجيع تبادل التجارب والخبرات بينه وبين هيئات ومنظمات الرقابة المالية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي) ومختلف الفروع المنبثقة عنها، بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات المانحة الدولية.

ويسعى المجلس عبر مبادرات التعاون على المستوى الدولي إلى تكريس دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المساهمة الفعالة في عقلنة وتدبير الأموال العامة بحيادية وموضوعية وكفاءة مهنية عالية، وذلك عن طريق اعتماد أفضل وأحدث الأساليب العلمية والممارسات المهنية في العمل الرقابي والحرص على مواكبة التطورات والمستجدات المرتبطة بمجالات الرقابة والتدقيق والافتحاص المالي.

وينقسم عمل المجلس الأعلى للحسابات في مجال التعاون الدولي إلى شقين أساسيين، يضم الأول مجموعة من الفعاليات واللقاءات الدولية التي يساهم أو يشارك فيها المجلس في إطار التعاون متعدد الأطراف ضمن منظمة الإنتوساي ومختلف الفروع المنبثقة عنها، فيما يضم الثاني مختلف المبادرات والشراكات التي يعقدها مع عدد من الأجهزة الرقابية والمؤسسات التنموية الشريكة وبعض الجهات المانحة.

I. أنشطة المجلس في إطار التعاون متعدد الأطراف

1. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي)

يضطلع المجلس الأعلى للحسابات بدور هام في تعزيز علاقات التعاون ضمن منظمة الإنتوساي وتقوية مصالح الأجهزة العليا للرقابة المالية المشتركة في ضوء التحديات التي تواجهها وسعيا لتكريس مبادئ الحكامة الجيدة بإرساء قيم الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وتميزت أنشطة المجلس خلال سنة 2015 بمشاركته في الاجتماعات التالية:

- ملتقى الإنتوساي حول تقييم السياسات العمومية بباريس بتاريخ 15 يونيو 2015.
- اجتماع لجنة بناء القدرات (C.B.C) التابعة للإنتوساي بمدينة استكهولم في الفترة الممتدة من 08 إلى 11 شتنبر 2015؛
- الاجتماع الرابع عشر للمجلس الإداري لمجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة البيئية والذي انعقد بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ما بين 28 شتنبر و02 أكتوبر 2015.

2. المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أربوساي)

في إطار التعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أربوساي)، شارك المجلس الأعلى للحسابات في أغلب اللقاءات التدريبية والعلمية وكذا الاجتماعات المنعقدة من طرف هذه المنظمة، ومنها:

- الاجتماع الواحد والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية المنعقد بتونس من 22 إلى 25 مارس 2015؛
- اللقاء العلمي حول موضوع " مراجعة ضمان الجودة " والذي نظمه ديوان المحاسبة بدولة قطر من 22 إلى 29 مايو 2015؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع " تقييم البرامج والسياسات العمومية" والذي استضافه ديوان المحاسبة بالأردن من 5 إلى 10 شتنبر 2015؛
- الملتقى العلمي حول "التخطيط الاستراتيجي للمنظمات الرقابية" بدولة الكويت في الفترة ما بين 26 و28 اكتوبر 2015؛
- اللقاء التدريبي حول "الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية" والذي استضافه ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 30 أكتوبر 2015.
- الاجتماع الثامن للجنة المعايير المهنية والرقابية الذي نظمه ديوان المحاسبة بدولة قطر من 23 إلى 26 نونبر 2015؛
- الاجتماع التاسع للجنة بناء القدرات الذي استضافه ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية من 27 إلى 29 دجنبر 2015، حيث أتاح هذا الاجتماع فرصة سانحة لمناقشة وتقييم نتائج اللقاءات التدريبية والعلمية التي نظمتها المنظمة خلال سنة 2015، تم على إثرها اقتراح واعتماد برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للسنة الموالية.

كما استضاف المجلس الأعلى للحسابات بمركز التكوين التابع له لقاء تدريبيا حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية" من 14 إلى 18 دجنبر 2015. وقد تم تأطير هذه الدورة التدريبية من طرف قضاة المحاكم المالية.

3. المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية (أفروساي)

شارك المجلس الأعلى للحسابات في العديد من الاجتماعات التي نظمتها المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية، ومنها:

- الدورة الخمسون للمجلس الإداري للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي انعقدت أشغالها بمدينة مابوتو بالموزمبيق ما بين 21 و23 شتنبر 2015.
- الاجتماع السنوي الخامس لمجموعة عمل الأفروساي للرقابة البيئية الذي انعقد بمدينة دكار بالسنغال من 16 إلى 20 نونبر 2015.

وبدعوة من الأفروساي، ساهم المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية خلال سنتي 2014 و2015 في تأطير المهمة الرقابية المشتركة بين الأجهزة العليا للرقابة لكل من نيجيريا، النيجر، الكاميرون وتشاد لإعداد تقرير حول اندثار وجفاف بحيرة تشاد. وقد تمثلت مساهمة المجلس في تقديم الخبرة المغربية في ميدان التدقيق خاصة في المجال البيئي وكذا مصاحبة فرق العمل لهذه الأجهزة خلال جميع مراحل هذه المهمة. وقد خلص التقرير إلى العديد من التوصيات المهمة من أجل الحفاظ على مياه البحيرة وتم رفعها للسلطات المعنية بهذه البلدان من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

4. مبادرة تنمية الإنتوساي I.D.I

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي ورشة عمل حول موضوع "معايير الإنتوساي" من 26 مايو إلى 12 يونيو 2015، عرفت مشاركة حوالي 120 ممثل عن مختلف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالدول العربية الشقيقة، قام بتنشيطها عدة خبراء من الأجهزة الرقابية لكل من البرازيل وليتوانيا والمغرب.

كما شارك المجلس في تأطير وتنشيط دورة تدريبية استضافها ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي من15 إلى 26 نونبر 2015 حول موضوع مراجعة "الآي كات" وتيسير تطبيق معايير الإنتوساي، إضافة إلى برنامج تدريبي حول تطبيق معايير الإنتوساي نظم بدولة الإمارات العربية المتحدة من 10 إلى 20 مارس 2015.

5. جمعية الأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة باللغة الفرنسية AISCCUF

يلعب المجلس الأعلى للحسابات دورا محوريا ضمن جمعية الأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة باللغة الفرنسية، يتمثل بالأساس في دعم مبادرات التكوين المستمر وبرامج التدريب المستهدفة للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة باللغة الفرنسية بدول إفريقيا على وجه الخصوص. وقد شارك المجلس في أشغال الجمع العام للجمعية نظرا للمكانة المرموقة التي يحظى بها ضمن هذه الجمعية الذي انعقد بمدينة بروكسيل ببلجيكا يومي 05 و06 نونبر 2015.

II. أنشطة المجلس في إطار التعاون الثنائي مع الأجهزة والمؤسسات الشريكة وبعض الجهات المانحة

عرفت علاقات التعاون الثنائية بين المجلس الأعلى للحسابات والعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية تنوعا ملحوظا خلال سنة 2015، تجلت بالأساس في تنظيم العديد من الزيارات الميدانية التي قام بها وفود بعض الأجهزة إلى المجلس، بالإضافة إلى مجموعة من الدورات التكوينية التي استفاد منها قضاة وأطر المجلس لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة.

1. التعاون مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية

شهدت علاقات المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية تطوراً جليا فيما يخص المجالات ذات الصلة بالمهام المنوطة بهما في مجال الرقابة المالية، تجسدت بالأساس خلال سنة 2015 في توقيع اتفاقية توأمة جديدة كتحيين لسابقتها التي أبرمت سنة 2009 بين المحاكم المالية للمملكة المغربية والمحاكم المالية للجمهورية الفرنسية. وتم توقيع هذا التعديل لتشمل التوأمة جميع مكونات المحاكم المالية للبلدين وفقا للتقسيم الجهوي الجديد المعتمد بكل منهما.

وقد أسهم تبادل الزيارات بين مسؤولي وقضاة المؤسستين في تعزيز سبل التعاون وتعميق العلاقات بينهما حيث استفاد المجلس الأعلى للحسابات من مهمات تدريبية لدى الغرف الجهوية للحسابات الفرنسية بهدف التعرف على المناهج والمساطر المتبعة في مجال الرقابة العليا للمالية العامة، كما نظم المجلس بمركز التكوين التابع له لقاءات وندوات ساهم في تنشيطها خبراء من المحاكم المالية الفرنسية حول مختلف المواضيع المرتبطة بمجال الرقابة المالية.

وفي إطار التعاون الثنائي بين المحاكم المالية للبلدين، عمدت محكمة الحسابات للجمهورية الفرنسية خلال سنة 2015 إشراك قضاة من المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في بعض عمليات المراقبة التي تندرج في إطار انتدابها للقيام بمهام التدقيق والافتحاص المالي من طرف بعض مؤسسات الأمم المتحدة كمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (OTICE) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

2. التعاون مع مؤسسات الرقابة المالية بدول أخرى

عمل المجلس الأعلى للحسابات على التعاون وتقديم الدعم لمحكمة الحسابات ببوركينافاسو خلال زيارة عمل قام بها قضاة المجلس لنظيره البوركينابي على التوالي خلال شهري مارس ومايو 2015.

كما شهد المجلس الأعلى للحسابات خلال نفس السنة زيارة وفود عن الأجهزة العليا للرقابة المالية الإفريقية بهدف الاطلاع على تجربة المجلس في مجال الرقابة العليا للمالية العمومية والاستفادة من الإنجازات التي حققها في مجال التدقيق على مر السنوات الماضية.

وفي الإطار نفسه، استقبل المجلس الأعلى للحسابات وفدا عن محكمة الحسابات بالسنغال من 04 الى 11 أبريل 2015، ووفدا مهما آخرا عن محكمة الحسابات بمدغشقر خلال الفترة الممتدة بين 11 و16 مايو 2015 قصد التعرف على أفضل ممارسات المجلس في مجال تدقيق الحسابات. وفي نفس السياق، قام المجلس كذلك باستضافة وفد عن محكمة الحسابات بمالي في إطار زيارة عمل تمثلت أبرز أهدافها في الاستفادة من تجربة المجلس في مجال تقييم السياسات العمومية.

3. التعاون مع مؤسسات دولية أخرى في مجال التكوين المستمر

في هذا الإطار، استفاد أربعة قضاة من المجلس الأعلى للحسابات من تدريب ميداني لمدة شهر واحد بمركز التكوين التابع للجهاز الأعلى للرقابة بالهند حول مواضيع تتعلق بتدقيق مقاولات القطاع العمومي ورقابة الأداء والرقابة البيئية. كما استفاد كذلك قضاة وأطر آخرون بالمجلس من برامج تدريبية متعددة استضافتها الأكاديمية الأوربية ببرلين بألمانيا حول التدبير والحكامة الجيدة، فضلا عن برامج تدريبية أخرى استضافتها أكاديمية لاهاي بأمستردام بهولندا حول موضوع الحكامة المحلية.

4. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E

بلور المجلس الأعلى للحسابات مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية برنامج عمل واسع النطاق يهدف إلى بناء قدراته المؤسساتية والمهنية وتحسين أدائه بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية المعتمدة في مجالات اختصاصه.

وفي إطار هذا البرنامج، استقبل المجلس خبراء ذوي مستوى رفيع قاموا بتنشيط دورات تدريبية لفائدة قضاة المحاكم المالية، وتتعلق خاصة بمناهج التدقيق والبرمجة على أساس دراسة المخاطر..

وقد شارك المجلس الأعلى للحسابات في اجتماع اللجنة الإدارية لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة عمل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي انعقد بمقر المنظمة بباريس يوم 05 فبراير 2015. كما شارك في المؤتمر الدولي للمنظمة ذاتها حول موضوع " دور استقلالية الأجهزة الرقابية والبرلمان في محاربة الفساد" الذي انعقد بباريس يوم 25 مارس 2015، فضلا عن اجتماع مجموعة عمل كبار المسؤولين حول النزاهة في الفترة ما بين 30 شتنبر و03 أكتوبر 2015.

5. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID

تمكن المجلس الأعلى للحسابات في إطار دعم من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من الحصول على برامج معلوماتية حديثة لمعالجة وتحليل المعلومات، واكبته كذلك برامج تدريبية استهدفت القضاة والأطر المتدخلة في مجال المعلوميات بالمجلس لتيسير عمل القضاة خلال مهامهم الرقابية ومساعدتهم على القيام بها بنجاعة وفعالية.

6. مهام الافتحاص الخارجي للمنظمة الدولية للفرنكفونية O.I. F

أسندت للمجلس الأعلى للحسابات منذ شهر يناير 2015 مهمة افتحاص حسابات المنظمة الدولية للفرنكفونية والصندوق متعدد الأطراف الوحيد على امتداد أربع سنوات، خلفا لمحكمة الحسابات الفرنسية خلال حفل أقيم بالعاصمة الفرنسية باريس لتسليم السلط بين الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية والرئيس الأول لمحكمة الحسابات للجمهورية الفرنسية. ويأتي تسليم السلط هذا تطبيقا لقرارات الدورة الثلاثين للمؤتمر الوزاري للمنظمة التي انعقدت أشغاله بداكار بالسنغال يومي 26 و27 نونبر 2014، والتي تم بموجبها اختيار المجلس الأعلى للحسابات وبإجماع من طرف الدول الأعضاء مفتحصا خارجيا للمنظمة وللصندوق متعدد الأطراف الوحيد، نظرا لسمعة المؤسسة المرموقة دوليا وكذا التجربة القيمة التي راكمتها عبر المشاركة المنتظمة والفعلية في مهام الافتحاص والتدقيق بالعديد من المنظمات الدولية الأممية.

وبالتالي، فقد شارك المجلس الأعلى للحسابات خلال هذه السنة في جل اجتماعات المجلس الدائم للمنظمة الدولية للفرنكفونية، وكذا في أشغال اجتماع مجلسها الإداري. كما شارك كذلك في الاجتماع الثاني للجنة التدقيق التابعة لها الذي انعقد بباريس يوم 10 يونيو 2015، والذي شكل مناسبة لتقديم الاستنتاجات الرئيسة لمهمة التدقيق التي أشرف عليها المجلس بخصوص البيانات والحسابات المالية التي تم تنفيذها في شهر مايو 2015، وكذلك لوضع برنامج عمل التدقيق الداخلي للمنظمة واقتراح مهمات رقابة الأداء المستقبلية.

كما حضر المجلس فعاليات المناظرة الوزارية للفرنكفونية التي نظمت بأرمينيا بين 07 و 12 أكتوبر 2015، إلى جانب قيامه بمجموعة من المهمات الرقابية للتدقيق والتصديق على البيانات والحسابات المالية للمنظمة في إطار مهام الافتحاص الخارجي المسندة إليه.